الجزء الرابع

الزمان والمكان

رجلان مستقيمان نزيهان كلاهما جمهوري ومن الولايات الوسطى الغربية، يختلفان كل الاختلاف في فلسفتهما السياسية وتصرفاتهما الشخصية، هما أفضل مَن يبيِّن أثر القرن العشرين في مجلس الشيوخ ككل، وجو الشجاعة السياسية بوجه خاص.

هذان الرجلان هما جورج و. نوريس وروبرت أ. تافت، اللذان تداخل وجودهما في مجلس الشيوخ لفترة قصيرة قبل سبع عشرة سنة، وكانا سيدَي العمليات التشريعية وزعيمين لفئتين سياسيتين متعارضتين في أساسهما، كما كانا رجلين عظيمين من حيث تفسير العقائد الدستورية كل بطريقته الخاصة، وكان من أهم ما حققاه تلك الهيبة والاحترام المتزايدان اللذان أغدقاهما مع كثيرين غيرهما على مجلس الشيوخ الأميركي؛ ذلك لأن الطريق إلى الشهرة والقوة لذوي الكفاءات والمواهب، كانت تكمن عند انتهاء القرن، في الصناعة لا في السياسة. ومن هنا تميز موقف الناس من احتراف السياسة في كثير من الأحيان بالجمود واللامبالاة وعدم الاحترام، بل حتى بالتسلية.

وقد أسهم مجلس الشيوخ نفسه في فقدان هيبة المهنة السياسية، ويعود السبب في ذلك من ناحية إلى رد الفعل لدى الناس لذلك النوع الجديد من المشرعين الذين كان بينهم في أحيان كثيرة في سنة ١٩٠٠ محامي المؤسسات الكبيرة والزعيم السياسي المتسخ، وبدا المجلس وقد فقد عناصر الإثارة والدراما التي كانت إلى حد بعيد جزءًا من وجوده في السنوات التي سبقت الحرب الأهلية، كما فقد تلك القوة والهيبة اللتين انتزعهما بتحدٍ في عهدي جونسون وغرانت، وكان ذلك من ناحية ردة فعل لتعقيدات المشكلات التشريعية وكثرتها المتزايدة وبدت التجارة بين الولايات أقل إثارة وربحًا من «حرية الفضة»، ولم تعد أسماء كبار أعضاء مجلس الشيوخ حديث المنازل كما كانت أيام الثلاثي العظيم، ولم تعد الأمة بأسرها تتابع مناقشات مجلس الشيوخ وقد حبست أنفاسها كما كان الحال

خلال مناقشة التسوية الكبرى أو محاكمة جونسون، ولم يعد طلبة المدارس الأذكياء في البلاد، الذين كانوا قبل ستين أو سبعين سنة يحفظون رد وبستر على هاين عن ظاهر قلب، يبدون اهتمامًا بالسياسة كمهنة.

وكان أولئك المواطنون الذين يهتمون اهتمامًا فعليًّا بمناقشات مجلس الشيوخ لدى دخول القرن العشرين، ينظرون إلى المجلس بصورة عامة بحذر أكثر منه اعتزاز. وظهرت في مختلف أنحاء البلاد مجموعة ملحوظة من المصلحين، ومن رجال أخذوا على أنفسهم فضح المرتشين من الموظفين والسياسيين، وحركات تهدف إلى إقامة حكومة مستقيمة، مثلت في مجلس الشيوخ بفئة جديدة من المثاليين والمستقلين وبرجال ذوي كفاءة وحصافة سياسية يمكن لهم أن يقفوا في مستوى أعظم رجال الماضي، ولكي يتمكن هؤلاء المصلحون من وقف الاتجاه المزدوج نحو عدم مبالاة الناخبين بشيوخهم وعدم مبالاة الشيوخ بناخبيهم حققوا تغييرًا في الجهاز الانتخابي كان يجب أن يتحقق منذ زمن بعيد، فانتزعت سلطة اختيار أعضاء مجلس الشيوخ من الهيئات التشريعية في الولايات، وفتحت للشعب رأسًا.

ولم تكن توجد حينذاك (ولا توجد الآن) طريقة إحصائية أو علمية لقياس أثر انتخاب الشيوخ مباشرة من قبل الشعب في نوعية المجلس نفسه، ولم يكن قليلًا ذلك الانتقاد المهين الذي وجه إلى مجلس الشيوخ كمجموعة وإلى الشيوخ كأفراد أو المديح الذي كيل لهم، ولكن مثل هذه الأحكام تكون في كثير من الأحيان أحكامًا عامة من قضايا أو تجارب محددة، فالرئيس وودرو ولسون مثلًا رفض قبل وفاته بقليل، وبعد أن صدمه مجلس الشيوخ في مساعيه لإنشاء عصبة الأمم وعقد معاهدة فرساي، رفض اقتراحًا بترشيح نفسه لمجلس الشيوخ عن ولاية نيو جيرزي قائلًا: «إن مجلس الشيوخ خارج الولايات المتحدة لا يساوي شيئًا، أما داخل الولايات المتحدة فالمجلس موضع احتقار؛ إذ لم تصدر فكرة واحدة عنه طوال ٥٠ عامًا.» وهناك كثيرون ممن وافقوا الرئيس ولسون على قوله هذا في سنة ١٩٢٠، وهناك مَن قد يوافقه على ذلك الشعور في هذه الأيام.

ولكن البروفسور وودرو ولسون قبل أن يعمد بنيران السياسة كان قد اعتبر مجلس الشيوخ الأميركي واحدًا من أكثر مجالس العالم التشريعية قدرة وكفاية، وقد انبثقت هذه القوة في بعضها، وما تطلبته من مقدرة في شخص أولئك الشيوخ الذين سعوا لاستخدامها، انبثقت من النفوذ المتزايدة للهيئة التشريعية الفدرالية في الشئون الداخلية، ولكن حتى الأهم من ذلك، هو سلطة مجلس الشيوخ التي تزايدت تدريجيًّا في الشئون الخارجية

وهي سلطة تضاعفت بنمو مركز أمتنا في الأسرة الدولية، سلطة جعلت مجلس الشيوخ في القرن العشرين هيئة أكبر شأنًا، باعتبار النتائج الفعلية لقراراته، من تلك الهيئة البراقة في أيام وبستر وكلاي وكالهون التي جاهدت دون كلل في قضية الرقيق، ولكن جهودها لم تعطِ نتيجة.

وكما احتاجت الأمة التي مزقتها أزمة داخلية إلى شيوخ شجعان في سنة ١٨٥٠ فإن الأمة التي تورطت في أزمة دولية احتاجت كذلك إلى مثل هؤلاء الشجعان، ولقد أدرك جون كوينسي آدمز ذلك قبل ١٠٠ سنة من قدوم جورج نوريس إلى واشنطن، ولكنه لم يكن ليتكهن بأن دور هذه الأمة في العالم سيحمل أبدًا أزمات متكررة ومشكلات مزعجة إلى مجلس الشيوخ الأميركي، أزمات من شأنها أن ترغم رجالًا من أمثال جورج نوريس على الاختيار بين ضميره وناخبيه، ومشكلات من شأنها أن ترغم رجالًا أمثال بوب تافت على الاختيار بين المبادئ والشعبية.

وليست قصة هذين الرجلين هي قصة الشجاعة السياسية الوحيدة في القرن العشرين، وقد لا تكون أبرز القصص أو أكثرها أهمية، غير أنه يبدو أن الطبيعة المتغيرة لمجلس الشيوخ وأعماله وأعضائه، قد خففت من السرعة التي تستلهم بها الأمة موقفًا خاليًا من الأنانية ينبثق من التمسك بمبادئ عظيمة لا تلقى تأييدًا من الشعب، ولعلنا ما زلنا قريبين جدًّا في الزمن من أولئك الموجودين بيننا الذين قد تمهر أعمالهم المستقلة من وجهة نظر تاريخية بأنها جديرة بالدخول في سجلات الشجاعة السياسية.

الفصل السابع

جورج نوريس

عدت إلى الوطن لأقول لكم الحقيقة

في تمام الساعة الواحدة من بعد ظهر أحد أيام الشتاء، وفي أوائل سنة ١٩١٠ ترك جون دالزل ممثل بنسلفانيا كرسي الرئاسة وقاعة مجلس النواب ليتناول فنجانه اليومي من القهوة وقطعة من الكعك في مطعم مبنى الكونغرس، ولم يكن خروجه أمرًا غير عادي؛ لأن النائب دالزل الذي كان المساعد الأول لجو كانون رئيس المجلس في إدارة المجلس من كرسي الرئيس كان دائمًا يغادر القاعة في هذه الساعة بالضبط وكان يخلفه دائمًا في الكرسي والتر سميث ممثل أيووا، ولكن بعد ظهر ذلك اليوم من شهر كانون الثاني (يناير) عندما توجه دالزل إلى صحن المجلس، كانت عينان ترقبانه بارتياح غريب، لقد كانتا عيني نائب كث الشعر يرتدي حلة سوداء بسيطة وربطة عنق صغيرة أشبه بشريط حذاء، ولم يكد مساعد رئيس المجلس يصل إلى الباب حتى توجه هذا النائب الجمهوري وهو جورج و. نوريس ممثل نبراسكا إلى النائب سميث وسأله إن كان سيسمح له بالكلام دقيقتين، ووافق سميث وكان من أفراد زمرة كانون-دالزل الجمهورية، وصديقًا لنوريس.

وكم كانت دهشته عندما سعى نوريس إلى تعديل مشروع القرار الذي كان قيد المناقشة حينذاك — وهو مشروع قرار يدعو إلى إنشاء لجنة مشتركة للتحقيق في خلاف بين بولينجر وبينشو — بأن طلب من مجلس النواب بأسره تعيين أعضاء في لجنة التحقيق التابعة للمجلس، بدلًا من منح سلطة اختيار الأعضاء لرئيس المجلس كما جرت العادة على ذلك.

وأسرع حجاب المجلس للبحث عن كانون ودالزل، فهذا تمرد في الصفوف، والمحاولة الأولى للحد من سلطة «القيصر» كانون التي لم يكن لها حدود في الماضي، ولكن نوريس أصر على أن كل ما كان يرغب فيه هو إجراء تحقيق نزيه لا تحقيق تلفقه الإدارة، وانضم إليه أنصار بينشو، والمتمردون من زملائه الجمهوريين وجميع الديمقراطيين تقريبًا، فنجح تعديله بأكثرية ضئيلة هي ١٤٩ صوتًا في مقابل ١٤٦ صوتًا.

وكانت تلك أول نكسة يُمنى بها رئيس المجلس القوي، وأقسم على ألا ينساها أبدًا، ولكن الانتصار في مشروع قرار التحقيق كان مجرد خطوة أولى بالنسبة إلى نوريس؛ ذلك لأن الجيب الداخلي من معطفه الأسود الرث كان يحتوي على مشروع قرار كان قد أعده قبل ذلك بسنوات، ينص على أن يتولى المجلس ذاته لا رئيسه تعيين أعضاء لجنة الأنظمة، وهي اللجنة التي تتمتع كليًّا بصلاحية وضع برنامج المجلس، والتي كان يسير رئيس المجلس عليها كليًّا.

وفي عيد القديس باتريك سنة ١٩١٠ وقف نوريس ليخاطب «القيصر»، وكان كانون قبل بضع دقائق قد قرر أن مشروعًا للإحصاء عرضه أحد أتباعه، أمر نصَّ عليه الدستور، ووقف نوريس ليقول: «حضرة الرئيس، إنني أعرض مشروع قرار ينص عليه الدستور.» وأجاب كانون بغرور ودون أن يدري أن الحملة عليه باتت وشيكة: «فليعرض السيد مشروع قراره.» وعندها أخرج جورج نوريس تلك الورقة المهلهلة من جيب معطفه، وطلب من الكاتب أن يقرأها بصوت عالٍ.

ودب الذعر في قيادة الجمهوريين، فقد سبق أن لمحت شائعات ترددت في غرفة الملابس إلى طبيعة مشروع القرار المقترح الذي أعده نوريس، ولكن هذا المشروع كان موضوع تهكم واستهزاء لدى الجمهوريين النظاميين الذين كانوا يعرفون أن لديهم القوة الكافية لدفنه إلى الأبد داخل لجنة الأنظمة ذاتها، وكان القرار الذي اتخذه كانون بالنسبة إلى مشروع قانون الإحصاء تأييدًا لصديقه، قد وفر لنوريس — ومشروعه يستند بوضوح إلى نص الدستور المتعلق بأنظمة المجلس — ثغرةً نفذ منها نائب نبراسكا ليتزعم جميع القوى المتمردة والديمقراطية، وكان كانون وأنصاره سادة المناورات البرلمانية؛ ولذلك فإنهم لم يكونوا على استعداد للتسليم فورًا، وحاولوا تأجيل الجلسة أو رفعها للراحة أو العمل على فقدان النصاب القانوني، وواصلوا النقاش حول ما إذا كان مشروع القرار يتفق والدستور، في وقت أسرع فيه المخلصون للحزب في العودة من الاحتفالات بعيد القديس باتريك، وأبقوا على المجلس في حالة انعقاد دائم أملًا منهم في كسر تضامن

المتمردين الأقل تنظيمًا، وظل المتمردون جالسين في مقاعدهم طوال الليل غير مستعدين لترك المجلس للإغفاء ولو قليلًا لئلا يتخذ كانون قرارًا في غير مصلحتهم خلال تغيبهم.

وأخيرًا، وبعد أن فشلت جميع محاولات التخويف والتسوية، قرَّر كانون، كما كان متوقعًا، أن مشروع القرار خارج على النظام، واستأنف نوريس القرار فورًا، وتمكَّن الديمقراطيون والجمهوريون المتمردون من إلغاء قرار رئيس المجلس بأكثرية ١٨٢ صوتًا في مقابل ١٦٠، ثم ووفق بأكثرية أكبر من هذه على مشروع قرار نوريس الذي كان قد عُدل ليحظى بتأييد الديمقراطيين، وعندها قدم أكثر رؤساء مجلس النواب قسوة وأوتوقراطية في تاريخ المجلس استقالته، ولكن جورج نوريس الذي كان يصر على أن كفاحه يستهدف إنهاء السلطات الدكتاتورية التي يتمتع بها مَن يحتل المنصب لا معاقبة فرد، صوَّت ضد الاستقالة، وبعد ذلك بسنوات قال كانون له:

«نوريس، إنني لا أتذكر حادثة واحدة طوال جدلنا المرير، كنت فيها غير نزيه، ولست أستطيع أن أقول هذا في كثير من رفاقك، وأود أن أقول لك الآن إنه إذا كان لا بد من اختيار واحد من زمرتك اللعينة عضوًا في مجلس الشيوخ فإنني أفضل أن تكون أنت ذلك الرجل على أي منهم.»

وكسر سقوط «الكانونية» سيطرة الزعماء الجمهوريين المحافظين على الحكومة والأمة، وأنهى كذلك كل منة كان يتلقاها ممثل نبراسكا منهم في السابق، وكان منصب رئيس المجلس في عهد «القيصر» يتمتع بسلطات بدت في بعض الأحيان وكأنها مساوية لصلاحيات رئيس الولايات المتحدة ومجلس الشيوخ بأسره، وكانت تلك صلاحيات تضع الاعتبارات الحزبية فوق جميع الاعتبارات، صلاحيات تقوم على الولاء للحزب ولزعامته والمنظمات السياسية، صلاحيات ظلت دون تحدٍ طوال سنوات على الرغم من عدم الارتياح لها في مختلف أنحاء البلاد باستثناء الولايات الشرقية، وعلق رئيس تحرير إحدى الصحف قائلًا: «ولكن رجلًا لا مركز له وقف ضد ٢٠٠ رجل تلاحموا في أقوى جهاز سياسي عرفته واشنطن وهزمهم في عقر دارهم مرتين، والمستر جورج نوريس رجل جدير بالمعرفة والمراقبة.»

ولا يمكن لفصل واحد أن يسرد بصورة وافية جميع المعارك الشجاعة والمستقلة التي قادها جورج نوريس، وكانت أهم منجزاته في ميدان تعميم الكهرباء، وقلَّ أن يوجد ما يوازي كفاحه الطويل في سبيل تزويد سكان وادي تنيسي بالكهرباء بأسعار ضئيلة على الرغم من أنهم كانوا يعيشون على مسافة ١٠٠٠ ميل من ولايته نبراسكا، غير أنه خاض ثلاث معارك في حياته تشهد له بشجاعة خاصة هي إسقاط «القيصر» كانون، وقد

سبق الحديث عنها، وتأييده لآل سميث لمنصب الرئاسة في سنة ١٩٢٨، ومعارضته قانون تسليح السفن التجارية في سنة ١٩١٧.

فعندما قرر وودرو ولسون آسفًا اتباع سياسة «الحياد المسلح» في أوائل سنة ١٩١٧ ومثل أمام اجتماع متوتر مشترك للكونغرس طالبًا سنَّ قانون يخوله سلطة تسليح السفن الأميركية التجارية، أعلن الرأي العام الأميركي موافقته الفورية، كانت حرب الغواصات الألمانية غير المحدودة تفرض حصارًا شديدًا كان يحاول قيصر ألمانيا مع تجويع الجزر البريطانية وإرغامها على الاستسلام، وأبلغ لانسينغ وزير الخارجية بلطف أن كل باخرة أميركية تُشاهد في المنطقة الحربية ستُنسف بالطوربيد، وكانت بواخر أميركية قد فُتشت وأُسرت وأُغرقت وامتلأت أعمدة الصحف بروايات عن الفظائع التي تعرض لها بحارتنا.

وعندما بدأت مناقشة مشروع القانون علمت الصحف بمؤامرة جديدة تحاك ضد الولايات المتحدة ضمنت رسالة بعث بها زيمرمان وكيل وزارة الخارجية الألمانية إلى الوزير الألماني في المكسيك، واقترحت الرسالة المزعومة (لأنه كان هناك شك في صحتها وفي الأسباب التي حدت بالحكومتين البريطانية والأميركية على كشف النقاب عنها في ذلك الوقت بالذات) اقترحت خطة لتأليب المكسيك واليابان على الولايات المتحدة، ووعدت المكسيك في مقابل استعمال أراضيها قاعدة لمهاجمة الولايات المتحدة بإعادة «المستعمرات الأميركية» التي استولى عليها سام هيوستون وأبناء جلدته قبل أكثر من سبعين عامًا.

وعندما تسربت محتويات رسالة زيمرمان إلى الصحف انهارت فورًا كل مقاومة في مجلس النواب لمشروع قانون تسليح السفن التجارية، وتمت الموافقة على المشروع بسرعة في هذا المجلس بأكثرية ساحقة هي ٤٠٣ أصوات في مقابل ١٣ صوتًا، وقد عكست هذه الأكثرية بوضوح الرأي العام الذي أيد خطوة الرئيس، ولا شك في أن التأييد الساحق الذي حظي به مشروع القانون من ممثلي نبراسكا في مجلس النواب، عكس مشاعر تلك الولاية.

غير أن مشروع قانون تسليح السفن التجارية اصطدم لدى مناقشته في مجلس الشيوخ في الثاني من آذار (مارس) ١٩١٧ بمعارضة شديدة من جماعة قليلة العدد متمردة من الحزبين، تزعمها روبرت لافوليت من وسكونسن وجورج نوريس من نبراسكا، ولما كان جورج نوريس عضوًا جديدًا في المجلس يمثل ولاية انتخبت في السنة الماضية هيئة تشريعية ديمقراطية، وحاكمًا ديمقراطيًّا، وشيخًا ورئيسًا ديمقراطيين، فإنه خلافًا للافوليت لم يكن سياسيًّا ثبَّت أقدامه في منصبه بعد، كما أنه لم يكن واثقًا من أن سكان ولايته يعارضون ولسون وسياسته.

وقد أيَّد الرئيس في الأشهر السابقة في مسائل رئيسية تتعلق بالسياسة الخارجية بما في ذلك قطع العلاقات الدبلوماسية مع الحكومة الألمانية، وعلى الرغم من أنه كان من المتطرفين في الدعوة إلى السلام وإلى عزلة الولايات المتحدة فإن طبيعته ذاتها منعته من أن يكون عقبة تعترض سبيل جميع المسائل الدولية أو حزبيًّا صغيرًا يعارض جميع طلبات الرئيس (والواقع هو أن مناداته بالعزلة تلاشت إلى حد بعيد باقتراب الحرب العالمية الثانية).

ولكن جورج نوريس كان يكره الحرب وكان يخشى من أن تكون المؤسسات الصناعية والتجارية الكبرى — التي كان يعتقد أنها توفر الحوافز للسير بنا في الطريق إلى الحرب — ميالة إلى دفع الأمة إلى حرب دامية ضروس لا فائدة تُرجى منها، كما كان يخشى من أن يحاول الرئيس، بدلًا من أن يكسب ثقة الشعب، إثارة خوف الرأي العام بحيث يضغط على مجلس الشيوخ لحمله على دخول الحرب، ويخشى كذلك من أن يكون مشروع قانون تسليح السفن، أداة لحماية مكاسب مصانع الذخيرة الأميركية بأرواح أميركية، وأداة قد تدفعنا مباشرة إلى صراع نكون فيه بلدًا مقاتلًا دون أية مداولات أخرى في الكونغرس ودون وقوع هجوم ألماني فعلي على الولايات المتحدة، وكان يخشى ما ينطوي عليه من سلطات واسعة تُمنح للرئيس، ونفر من الأسلوب الذي اتُّبع لإقراره في الكونغرس، وليس من المهم الآن تحديد ما إذا كان نوريس على صواب أو على خطأ، ولكن المهم هو الشجاعة التي أظهرها تأييدًا لمبادئه.

وقال السناتور نوريس مرة: «قد لا يصدق الناس ذلك ولكنني لا أحب دخول قتال.» ولكن هذا الشيخ الجديد من نبراسكا، أعد العدة في سنة ١٩١٧ سواء أراد ذلك أم لم يرد لمعركة من أشد المعارك ضراوة وأقساها في تاريخه السياسي، ولما كانت هذه الفترة قد سبقت التعديل العشرين الذي أعده نوريس نفسه (المتعلق بالفترة المؤقتة التي يقضيها المجلس أو العضو في القيام بالأعباء بين هزيمته في انتخابات جديدة وبين تولي الفائز منصبه رسميًّا)، فقد كانت مدة الكونغرس الرابع والستين تنتهي ظهر الرابع من آذار (مارس) حين تبدأ ولاية جديدة للرئيس؛ ولذلك كان في الإمكان الحيلولة دون إقرار مشروع القانون في ذلك الكونغرس إذا حِيل بين مجلس الشيوخ والتصويت عليه قبل تلك الساعة، وكان نوريس وأعضاء مجموعته الصغيرة يأملون في أن ينضم الكونغرس الذي انتخبه الشعب خلال حملة الرئاسة في سنة ١٩١٦ التي قامت على شعار «أنه أبقانا خارج الحرب» إلى معارضة مشروع القانون أو دراسته على الأقل بمزيد من العناية،

ولكن الحيلولة دون إجراء تصويت خلال اليومين التاليين كان يعني كلمة واحدة فقط هي «الإعاقة».

وتبنى جورج نوريس، وهو الذي ينادي بتغيير أنظمة مجلس الشيوخ لتصحيح مساوئ الإعاقة والعرقلة، هذا الأسلوب ذاته «على الرغم من اشمئزازي منه»، ولكنه كان يشعر بقوة أن المسألة تنطوي على احتمالات حرب، ولما كان زعيم كتلته البرلمانية، فإنه أعد خطباء ليتأكد من عدم أي توقف في المناقشة يمكِّن من طرح المشروع على التصويت.

واستمرت المناقشة ليلًا ونهارًا، وفي صباح الرابع من آذار (مارس) كان المجلس مسرحًا لفوضى سادها التعب، وكتب نوريس فيما بعد يقول: «إن هذه الدقائق الأخيرة تعيش في ذاكرتي.»

«أصبح الناس في تلك القاعة عبيدًا للعاطفة، فلم يسبق في تاريخ الولايات المتحدة، في رأيي، أن اصطدم الغضب والمرارة بمثل هذه الصورة. وعندما أشارت عقارب الساعة إلى حلول الظهر أعلن الرئيس رفع الجلسة وانتصر أسلوب الإعاقة، ولم يحظَ مشروع القانون، الذي يدعو إلى تسليح السفن الأميركية، بموافقة الشيوخ ... وخيم جو من الإثارة المقرونة بالتوتر على البلاد بأسرها وبصورة خاصة على مجلس الشيوخ ذاته ... وشعرت منذ ذلك الحين وما زلت أشعر حتى هذا اليوم بأن أسلوب الإعاقة كان له ما يبرره ... ولم أعتذر أبدًا عن الدور الذي قمت به فيه ... وقد اعتقدنا بإخلاص أننا بالإجراءات التي اتبعناها في ذلك الصراع جنبنا الولايات المتحدة الاشتراك في الحرب.»

ولكن انتصارهم كان سريع الزوال؛ ذلك لأن الرئيس — بالإضافة إلى دعوة الكونغرس إلى دورة خاصة تبنى خلالها مجلس الشيوخ نظامًا لتحديد المناقشات (بتأييد من نوريس) — أعلن أيضًا أن مزيدًا من الدراسة للدستور أظهر أن السلطة التنفيذية تتمتع بحق تسليح السفن دون الحاجة إلى موافقة الكونغرس، وأطلق الرئيس كذلك عبارة كانت كالقنبلة لا تزال تتردد حتى الآن ضد «فئة صغيرة من الرجال المتصلبين العنيدين، لا يمثلون رأيًا غير رأيهم الذين جعلوا حكومة الولايات المتحدة العظيمة حقيرة لا حول لها ولا طول.»

وكان يُعتقد في واشنطن بأن ضمير ذلك الرجل الجديد من نبراسكا سار به — كما قال مراسل صحفي في واشنطن — إلى «موته السياسي»، واتخذت الهيئة التشريعية الساخطة في ولاية نبراسكا، وبحماسة بالغة، قرارًا يعرب عن ثقة الولاية بالرئيس ولسون وسياساته.

وحزن جورج نوريس بسبب ما يشبه الإجماع الذي ندد به «أبناء شعبي بي، جازمين أنني أسأت تمثيل ولايتي.» وعلى الرغم من أن الشعبية لم تكن أبدًا المقياس الذي يسترشد به فإنه حاول، كما كتب يقول في وقت لاحق، طوال عمله بالسياسة: «أن أفعل ما كنت أعتقد من صميم قلبي أنه صواب من أجل الشعب كمجموعة.» ولما كان غير مستعد «لتمثيل شعب نبراسكا إن كان لا يريدني» فإنه اتخذ قرارًا دراماتيكيًّا هو عرض تقديم استقالته من مجلس الشيوخ وعقد انتخاب خاص في الولاية «ليقرر الناخبون فيه إن كنت قد مثلتهم أو أسأت تمثيلهم في واشنطن.» وبعث برسالة إلى كل من حاكم الولاية والرئيس الجمهوري للهيئة التشريعية في الولاية يدعو فيهما إلى عقد انتخاب خاص ويعلن قبوله بالنتيجة وتنازله عن كل حق دستوري يحميه من الإقالة نتيجة التصويت.

وأعلن السناتور أنه سيعقد اجتماعًا في الهواء الطلق في لنكولن ليشرح موقفه، ولكن الصحافة تجاهلته وهو يسافر متجهًا إلى ولايته، وطلب من رئيس لجنة الجمهوريين الوطنية رئاسة ذلك الاجتماع، فحذره هذا بأن «من المستحيل أن يُعقد هذا الاجتماع دون مشاكل، وأظن أن الاجتماع سيُرفض في فوضى أو على الأقل سيكون الحضور معادين بحيث يتعذر عليك إلقاء أي خطاب متماسك.»

ولم يتمكن نوريس من العثور على صديق واحد أو نصير واحد يرأس الاجتماع، ولكنه مع ذلك قرر المضي قدمًا في عقده، وقال لمراسل صحفي وحيد قابله في غرفة الفندق المهجور الذي نزل فيه: «أنا نفسي استأجرت القاعة وسيكون الاجتماع اجتماعي، ولن أطلب من أحد رعايتي أو رعاية أعمالي، وليس هناك ما أعتذر عنه أو أسترده.»

وسار نوريس من فندقه إلى قاعة الاجتماعات في المدينة في ليلة جميلة من ليالي الربيع، ولاحظ بقلق أن أكثر من ٣٠٠٠ شخص هم القلقون والمشككون ومحبو الاستطلاع ملأوا القاعة، وكان كثيرون يقفون في الممرات وفي الشارع خارج المبنى، وسار بهدوء ولكن وهو يرتعش إلى المسرح أمامهم، ووقف صامتًا لحظة في حلته السوداء الواسعة وربطة عنقه الدقيقة، وكتب يقول فيما بعد: «كنت أتوقع جمهورًا معاديًا؛ ولذلك فإنني سرت إلى الأمام يعتريني بعض الخوف، وعندما دخلت باب القاعة الخلفي وصعدت إلى المسرح خيم صمت يشبه صمت الموت فلم يصفق أحد، ولكنني لم أكن أتوقع تصفيقًا وسررت في الواقع لأن أصوات الاستنكار لم ترتفع.»

وبصوته البسيط الهادئ الذي يتميز بالحدة، استهل السناتور نوريس كلماته بالعبارة البسيطة «عدت إلى الوطن لأقول لكم الحقيقة.»

وعندها دوَّت عاصفة من التصفيق في جميع أرجاء القاعة، ولم يسبق في حياتي أن كان لمثل هذا التصفيق وقعه الحسن في نفسي ... فقد كان في قلوب الناس العاديين اعتقاد بأن الخداع وسوء التمثيل والقوة السياسية والنفوذ تخفي كلها شيئًا اصطناعيًّا عن الدعاية.

ولم تنشب أعمال عنف، ولم يكن هناك مضايقات، وأطلق الجمهور الغفير هتافاته عندما كان يوجه حملاته إلى منتقديه، وبلغة بسيطة إنما ثابتة، وبصوت غاضب هادئ النبرة، أخذ بمجامع قلوب الحاضرين، وأصر على أن صحفهم لم تنقل إليهم الحقائق، وأنه على الرغم من التحذيرات التي وجهت إليه بوجوب البقاء بعيدًا إلى أن يُنسى دوره في الإعاقة، فإنه يريد لذلك الدور أن يظل ماثلًا في الأذهان.

وأطلق الجمهور صيحات الاستحسان والموافقة بعد خطاب استمر أكثر من ساعة، غير أن الصحف لم تقتنع بسهولة أو لم تكن مستعدة للصفح، وقالت صحيفة وورلد هيرالد: «إن شرحه المنمق البارع كان هراء وحماقة ... وبيانًا سمجًا بعث الاشمئزاز في نفوس الناس.» وقالت صحيفة ستيت جورنال «إن السناتور أمضى قليلًا من الوقت في معالجة المشكلة كما جرت حقًّا، وكان يجب ألا يترك فرصة لمنتقديه للإخلال بموازينه.»

ولكن السناتور نوريس — الذي طُلب منه المثول أمام جماعات كثيرة ليشرح ما كان يشعر بأنه المشاكل الحقيقية — قوبل بالتأييد في مختلف أنحاء الولاية، ولما أعلن الحاكم أنه لن يدعو الهيئة التشريعية لإقالته بانتخاب شعبي خاص، عاد السناتور إلى واشنطن وهو في وضع أفضل يمكنه من الصمود أمام الإساءات التي لم تكن قد توقفت كليًّا بعد.

وفي السنوات الإحدى عشرة التالية تضاعفت شهرة جورج نوريس كما تضاعف معينه السياسي، وفي سنة ١٩٢٨، وعلى الرغم من استمرار خلافاته مع الحزب الجمهوري وإداراته، فإن شيخ نبراسكا كان من أبرز أعضاء الحزب ورئيسًا للجنة القانونية في مجلس الشيوخ والمرشح المحتمل لرئاسة الجمهورية، ولكن نوريس نفسه سخر بهذا الاحتمال الأخير قائلًا:

«لست أتطلع إلى ترشيحي للرئاسة؛ لأن المنصب محرم على رجل سار في الطريق السياسية التي سرت فيها ... وإنني أدرك تمامًا أنه لا يمكن لرجل يتبنى الآراء التي أتبناها أن يُرشح لمنصب الرئاسة.»

ورفض اقتراحًا، وشفع رفضه بقسم، يدعوه إلى خوض المعركة مع هربرت هوفر كنائب للرئيس، وحمل على مؤتمر الحزب الجمهوري وعلى الأسلوب الذي اتبعه في اختيار

مرشحيه، وفي هذه السنوات التي سبقت إنشاء سلطة وادي تنيسي، كان شيخ نبراسكا من أكثر المنادين بالسلطات العامة حماسة، وكان يعتقد أن «شركة احتكار القوة» هي التي فرضت ترشيح هوفر وقاعدة الحزب الجمهوري.

ورفض نوريس أن يُلزم نفسه بالحزب الديمقراطي الذي عارضه أبدًا والذي كانت قاعدته ضعيفة في رأيه كقاعدة الحزب الجمهوري، فقام بجولات في البلاد داعيًا لزملائه التقدميين بغض النظر عن حزبيتهم، غير أنه عندما بدأت الوعود الانتخابية للمرشح الديمقراطي آل سميث، وهو من نيويورك، تتفق ووجهات نظر نوريس جُوبه شيخ نبراسكا بأصعب مشكلة سياسية واجهته في حياته.

كان جورج نوريس جمهوريًّا ينتمي إلى إحدى ولايات الوسط الغربي، وكان بروتستانتيًّا ينادي بمنع الخمور، وكذلك كان هوفر، أما آل سميث، وهو ديمقراطي ينتمي إلى جمعية تاماني ومن شوارع نيويورك وكاثوليكي يحبذ إلغاء تحريم الخمور، فلم يكن يتمتع بأي من تلك الصفات، ولم يكن آل سميث ليحظى بأي تأييد في نبراسكا، وهي ولاية وسط غربية وبروتستانتية وتعادي الخمور بطبيعتها، فهل يمكن لنوريس أن يتخلى عن حزبه وولايته وناخبيه في مثل هذه الظروف؟

كان في استطاعته ذلك؛ إذ إنه كان دومًا يقول إنه «يود إلغاء المسئولية تجاه الحزب، وينشئ بدلًا منها مسئولية شخصية، وعلى كل رجل حتى وإن كان من أكثر الجمهوريين تصلبًا أن يتبع معتقداته ويصوت ضدي إن كان لا يؤمن بصواب ما أنادي به.» وهكذا وفي سنة ١٩٢٨ أعلن نوريس بصورة نهائية أن التقدميين لا مكان لهم ينزلون فيه غير معسكر سميث ... فهل نكون حزبيين إلى درجة نضع معها حزبنا فوق بلادنا، ونرفض السير مع القائد الوحيد الذي يوفر لنا فرصة التخلص من تحكم الاحتكارات؟ ... ويبدو لي أننا لا نستطيع سحق ضمائرنا فنؤيد رجلًا نعرف سلفًا أنه يعارض ما نكافح في سبيله منذ سنوات كثيرة.

ولكن ماذا عن آراء سميث الدينية؟ وماذا عن موقفه من قضية الخمور؟

إن في إمكان المرء في الحياة العامة أن يفرق بين معتقداته الدينية ونشاطه السياسي ... فأنا بروتستانتي وأنادي بتحريم الخمور، ولكنني مع ذلك أؤيد رجلًا كاثوليكيًّا يؤيد إلغاء تحريم الخمور شريطة أن أؤمن بأنه مخلص في تأييده تنفيذ القانون، وعلى حق فيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية ... وإنني أفضل أن أثق برجل شريف ينادي بإلغاء تحريم الخمور ويكون تقدميًّا وشجاعًا على أن أثق بساسة يدَّعون أنهم ينادون بتحريم الخمور،

ولكنهم لا يفعلون شيئًا لجعل التحريم فعالًا أكثر مما يفعله أولئك الذين يهربون الخمور في البلاد.

وكانت هذه مشاعر تتحلى بالشجاعة، ولكنها لم تلقَ أذنًا صاغية في ولايته الساخطة.

وكتب رئيس تحرير صحيفة التايمز في والتهيل يقول: «إنني أقول بحزن إنني قطعت علاقتي مع نوريس، فقد ضاع في متاهة بعيدًا عن أصدقائه القدماء التقدميين.»

وقال محامٍ من لنكولن كان مقربًا من معسكر نوريس: «قد يكون ثمة عذر لمزارع جائع أو لرجل متعطش للخمور ذي تقدير سياسي دون تقدير الرجل العادي، غير أنه لا عذر لسياسي في مقدرة نوريس وخبرته.»

ولكن جورج نوريس سعى لمساعدة المزارع الجائع حتى وإن كان ذلك يعني مساعدة المتعطش للخمر، ولم يأبه بالحملات أو النداءات التي وجهت إليه، فألقى خطابًا قويًّا في أوماها لصالح سميث، وقال إن حاكم نيويورك ارتفع فوق ما تمليه عليه جماعة تاماني، في حين أن الأساليب الفنية التي استغلها المؤتمر الجمهوري من شأنها أن تجعل تاماني هول يبدو وكأنه قديس في حلة بيضاء ناصعة. وأشار في خطاب إلى أنه كان يسير «في ركاب جماعة مرموقة جدًّا» بتأييده مرشح الحزب المعارض؛ لأن هوفر نفسه كان قد تصرف بالطريقة ذاتها قبل ذلك بعشر سنوات، غير أن خطابه كان في معظمه حملة شنها على جماعة احتكار السلطة — التي وصفها بأنها «أخطبوط ذو أصابع لزجة يفرض إتاوة على كل موقد» — وعلَّق على رفض هوفر البحث في هذه المسائل، وقال: «إن ارتكاب الخطيئة بالصمت حين يتوجب علينا الاحتجاج يحوِّل الرجال إلى جبناء.»

وأنهى نوريس خطابه بالحديث صراحة عن المشكلة الدينية:

«إن من واجبنا كمحبين للوطن أن ننبذ هذا المبدأ غير الأميركي، ونؤنب أولئك الذين رفعوا شعلة التعصب، ففي استطاعة جميع المؤمنين مهما يكن مذهبهم الاتحاد والمضي قدمًا في عملنا السياسي لتحقيق أقصى ما يمكن من السعادة لشعبنا.»

إن فوز هوفر الكاسح في كل مقاطعة وقرية تقريبًا في نبراسكا وفي البلاد كمجموعة، أثار مرارة في نفس نوريس الذي أعلن أن هوفر حقق الانتصار على أساس مسألتين زائفتين، هما الدين وتحريم الخمور في وقت تتركز فيه المشكلة الحقيقية في الكهرباء وإغاثة المزارع، وقال إن المصالح الخاصة والساسة الأدوات «وضعوا مسألة الدين وتحريم الخمور في الطليعة على الرغم من أنهم كانوا يعرفون أنها مسألة زائفة وشريرة وغير عادلة.»

وقد أخفق أسلوب الإعاقة الذي لجأ إليه نوريس بالنسبة إلى مشروع قانون تسليح السفن في هدفه المباشر من حيث الحيلولة دون إجراء يتخذه الرئيس، ومن حيث محاولة إبقاء الأمة خارج الحرب التي زجت فيها بعد ذلك ببضعة أشهر، كما أخفقت حملته لانتخاب آل سميث، وكان إخفاقها محزنًا، ومع ذلك فإن السناتور أفضى لأحد أصدقائه بعد ذلك بسنوات بما يلي:

«كثيرًا ما يحدث أن يحاول المرء أن يفعل شيئًا ويخفق، فيشعر بفتور همة، ومع ذلك فإنه يكتشف بعد ذلك بسنوات أن ذلك الجهد الذي بذله كان السبب الذي دفع بإنسان آخر إلى مواصلة ذلك الجهد وتحقيق النجاح، وإنني أعتقد حقًّا أنه مهما كانت الفائدة التي قدمتها للحضارة التقدمية، فإن تلك الفائدة تحققت في الأمور التي أخفقت فيها، لا في الأمور التي قمت بها فعلًا.»

وقد صادف جورج نوريس النجاح والفشل على السواء خلال المدة الطويلة التي أمضاها في الكونغرس، والتي شملت ما يقرب نصف قرن من الحياة السياسية الأميركية، ولكن جوهر الرجل وعمله تجليا في معرض إشارة مرشح الرئاسة الديمقراطي في شهر أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٣٢ بالسناتور الجمهوري من نبراسكا: يتساءل التاريخ:

هل كان الرجل مستقيمًا؟

وهل كان الرجل مجردًا من الأنانية؟

هل كان الرجل يتحلى بالشجاعة؟

وهل كان الرجل يتحلى بالثبات؟

وقليلون هم رجال السياسة في أميركا اليوم الذين يرتقون بصورة قاطعة وواضحة إلى مستوى الرد الإيجابي على هذه الأسئلة كما يرتقي إليه جورج و. نوريس.

الفصل الثامن

روبرت أ. تافت

حرية الفرد في أن يفكر تفكيره الخاص

لم يكن السناتور الراحل روبرت أ. تافت، ممثل أوهايو، رئيسًا للولايات المتحدة أبدًا، ومن هنا كانت مأساته الشخصية وكانت عظمته الوطنية.

فالرئاسة كانت هدفًا تطلع إليه تافت طوال عمله في مجلس الشيوخ، ومطمعًا حلم تافت — وهو ابن رئيس جمهورية سابق — أبدًا بتحقيقه، وقد أصيب «السيد الجمهوري» الذي كان من دعائم الفلسفة الجمهورية طوال أكثر من عشر سنوات بخيبة أمل مريرة لفشله في ثلاث مناسبات مختلفة حتى بالفوز بترشيح حزبه له.

ولكن روبرت أ. تافت كان كذلك رجلًا تمسك بقوة بالمبادئ الأساسية التي كان يؤمن بها، وحين كانت هذه المبادئ الأساسية موضع نقاش لم يكن حتى سحر البيت الأبيض أو حتى احتمالات الإساءة إلى ترشيحه لتمنعه من الكلام، لقد كان سياسيًّا قديرًا ولكنه اختار في أكثر من مناسبة أن يخطب دفاعًا عن موقف لم يكن ليؤيده أي سياسي آخر تراوده المطامع ذاتها، وكان بالإضافة إلى ذلك محللًا سياسيًّا رائعًا، عرف أن عدد الناخبين الأميركيين في حياته الذين وافقوه على المبادئ الأساسية لفلسفته السياسية كان مقدرًا لهم أن يكونوا أقلية دائمة، وأنه لا يمكن له أن يأمل في تحقيق هدفه إلا إذا تملق كتلًا جديدة تؤيده مع تفادي إبعاد أية فئة تضم بين أفرادها ناخبين يحتمل أن يصوتوا إلى جانب تافت، ولكن مع ذلك عمد في كثير من الأحيان إلى الضرب عرض الحائط بالقيود التي نصحه بها تحليله ورفض التزام الصمت بالنسبة إلى أية مشكلة.

وقد لا نزال قريبين جدًّا — من الناحية الزمنية — من العناصر المثيرة للجدل في حياة السناتور تافت السياسية بحيث نتمكن من قياس حياته من زاوية تاريخية؛ ذلك لأن رجلًا يستطيع التأثير في ألد أعدائه وفي أخلص أنصاره على السواء، إنما يمكن الحكم عليه على أفضل وجه بعد مرور سنوات كثيرة، سنوات تكفي لتستقر معها رواسب المعارك السياسية والتشريعية بحيث نستطيع تقدير وقتنا بصورة أكثر وضوحًا.

ولكن ومنذ سنة ١٩٤٦ تقضى من الوقت ما يكفي ليمكننا من تكوين فكرة مستقلة عن العمل الشجاع الذي قام به السناتور تافت في تلك السنة.

لم يقد هذا العمل، خلافًا للأعمال التي قام بها دانيال وبستر أو أدموند روس، إلى تغيير التاريخ، كما أنه لم يؤد، خلافًا لأعمال جون كوينسي آدمز أو توماس هارت بنتون، إلى اعتزاله من مجلس الشيوخ، ولم يتم هذا العمل الشجاع، خلافًا لأعمال الشجاعة السابقة التي تحدث عنها هذا الكتاب، في قاعة مجلس الشيوخ، وهو كمجرد عمل اتسم بالصراحة — في فترة كانت الصراحة فيها غير مستحبة، وكدعوة جريئة إلى العدالة في وقت ساد فيه التعصب والخصومات — جدير بأن نتذكره هنا.

ففي شهر تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩٤٦ كان السناتور روبرت أ. تافت من أوهايو، كبير الناطقين بلسان الحزب الجمهوري في واشنطن، وكان بطل حزبه في الميدان السياسي الوطني، والمرشح الجمهوري المحتمل لرئاسة الجمهورية في سنة ١٩٤٨، وكان ذلك وقتًا لا بد فيه لشيخ، حتى وإن اشتهر بالحديث بصراحة وبإطلاق كل ما يدور في خلده من أن يتحفظ في كلامه وعلى الأخص شيخ مثل بوب تافت، يغامر بالشيء الكثير، فالحزب الذي كان كل حياته، والجمهوريون الذين تحدث نيابة عنهم في الكونغرس، كانوا على وشك إحراز انتصارات في انتخابات الخريف، ولا شك في أنه إذا نجح تافت في انتزاع السيطرة لحزبه على مجلسي الكونغرس، فإن ذلك سيعزز مكانة بوب تافت وحقه في ترشيح الحزب له لمنصب الرئاسة ويمهد الطريق لدخوله منتصرًا إلى البيت الأبيض الذي أخرج منه والده في سنة ١٩١٢ بصورة غير مجيدة نوعًا ما، أو هكذا بدا الحال لمعظم المراقبين السياسيين في ذلك الوقت الذين افترضوا أن الزعيم الجمهوري لن يقول شيئًا يخل بسير الأمور، ولما كان الكونغرس غير منعقد، والتيار يسير بقوة ضد الديمقراطيين، فإنه بدا أن لا ضرورة هناك لأن يدلي السناتور بأكثر من الخطابات العادية في الحملة الانتخابية حول القضايا العادية، ولكن السناتور تافت كان منزعجًا، وكان من عادته أن يتحدث عندما يعتريه الانزعاج، كان منزعجًا من محاكمة مجرمي الحرب من قادة المحور،

التي كانت قد انتهت في ألمانيا وعلى وشك أن تبدأ في اليابان، وقد لقيت محاكمات نورمبرغ التي أُدين فيها أحد عشر نازيًّا سيئ السمعة بموجب قرار اتهام صيغ لغة مؤثرة «بشن حرب عدوانية» شعبية كبيرة في مختلف أنحاء العالم، وعلى الأخص في الولايات المتحدة، وحظي حكم الإعدام الذي أصدرته المحكمة العليا على هؤلاء بشعبية مماثلة.

ومع ذلك، ما الذي يرغمه على قول أي شيء؟ فمحاكمات نورمبرغ لم تكن في أي وقت من الأوقات موضع بحث في الكونغرس، ولم تكن بأي شكل من الأشكال مسألة انتخابية، ولم يتخذ أي من الحزبين الجمهوري أو الديمقراطي أي موقف معين من المشكلة التي صفقت لها البلاد كلها بحماسة، ولا يمكن لأي خطاب يلقيه شيخ أميركي مهما يكن قويًّا، أن يحول دون تنفيذ أحكام الإعدام، والحديث دون ضرورة سيكون باهظ الثمن من ناحية سياسية ودون جدوى.

ولكن بوب تافت تكلم.

ففي السادس من شهر تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩٤٦ مثل السناتور تافت أمام مؤتمر حول التراث الإنكليزي-الأميركي عقد برعاية كلية كنيون في أوهايو، ولم تكن محاكمات مجرمي الحرب مشكلة ينتظر من الخطباء أن يعلقوا عليها، ولكن تافت الذي وضع خطابه بعنوان «المساواة في العدالة بموجب القانون» طرح جانبًا نفوره العام من الحديث بأسلوب روائي دراماتيكي، وقال وهو يتحدث إلى الحضور الذين أصغوا بانتباه وبنوع من الدهشة: «إن محاكمة المهزوم أمام المنتصر لا يمكن أن تكون نزيهة مهما كانت الطرق التي تتبع لتطبيق العدالة.»

«إنني أتساءل إن كان شنق هؤلاء الذين كانوا — مهما تكن حقارتهم — زعماء الشعب الألماني ستحول دون شن حرب عدوانية؛ لأنه ما من دولة تشن حربًا عدوانية إلا وهي تتوقع الانتصار، وتكمن وراء هذا الحكم كله روح انتقام، وقلَّ أن يكون الانتقام عدالة، وسيكون شنق ١١ رجلًا جرموا، وصمة في السجل الأميركي سنندم عليها طويلًا، وقد قبلنا في هذه المحاكمات بالفكرة الروسية فيما يتعلق بالغاية من المحاكمات — سياسة الحكومة لا العدالة — دون الاهتمام بالتراث الإنكليزي-الأميركي؛ وإننا إذ نُلبس السياسة ثياب الإجراءات القانونية، إنما نحط من فكرة العدالة كلها في أوروبا لسنوات كثيرة قادمة، وعلينا في التحليل النهائي بل حتى عند انتهاء حرب مخيفة، أن ننظر إلى المستقبل بمزيد من الأمل إذا ظن حتى أعداؤنا أنا عاملناهم بعدالة بموجب تصورنا — نحن الناطقين بالإنكليزية — للقانون، من حيث الإغاثة والتصرف النهائي بالأرض.»

انطلق هذا الخطاب في وسط معركة انتخابية حامية الوطيس، وكان أن اختبأ المرشحون الجمهوريون في مختلف أنحاء البلاد، واغتنم الديمقراطيون الفرصة للتقدم، وثارت ثائرة أناس كثيرين جدًّا نتيجة لأقوال تافت، وأبدى أولئك الذين قاتلوا أو أولئك الذين قاتل ذووهم، وربما لاقوا حتفهم، لدحر المعتدين الألمان، أبدوا ازدراءهم لهذه العبارات المنمقة التي صدرت عن سياسي لم يسبق له أن شاهد معركة، وأصيب بصدمة أولئك الذين كان أقاربهم أو أبناء بلدهم سابقًا، بين اليهود والبولنديين والتشيكوسلوفاكيين وغيرهم ممن أثار هتلر وزبانيته الرعب في نفوسهم. كانت ذكريات غرف الغاز في بو خنفولد وغير ذلك من معسكرات الاعتقال النازية، وروايات الفظائع الشنيعة التي تجددت بمعلومات جديدة ظهرت في محاكمات نورمبرغ، والآلام والأحزان التي كانت تحملها كل قائمة جديدة بأسماء القتلى إلى ألوف من المنازل الأميركية، كل هذه كانت من المؤثرات العديدة التي لا تُحصى، والتي جعلت عوامل الألم والغضب تستعر في نفوس الكثيرين حين أعرب شيخ أميركي عن أسفه العميق لمحاكمة رجال «حقيرين» وللأحكام التي صدرت عليهم.

ولم يكن رد الفعل ليختلف حتى في عاصمة البلاد التي كان فيها تافت موضع إعجاب وتقدير، وكانت صراحته القاسية متوقعة فيها على نحو أو آخر، وامتنع زعماء الحزب الجمهوري عن أي تعليق رسمي، ولكنهم أعربوا في أحاديث خاصة عن خوفهم من عواقب الخطاب على مرشحيهم لمجلسي الكونغرس، ورفض رئيس لجنة الحملة الانتخابية للحزب الجمهوري في مؤتمر صحفي، أن يعلق على الموضوع قائلًا «إن لديه أفكاره الخاصة» بالنسبة إلى محاكمات نورمبرغ «ولا يريد الدخول في جدل مع السناتور تافت.»

وانزعج السناتور تافت لعنف ناقديه وشعر بانزعاج أكبر عندما صرَّح فرانزفون بابن، أحد الزعماء النازيين الذين برأتهم المحكمة، صرَّح للصحفيين لدى الإفراج عنه بأنه يوافق السناتور تافت في خطابه، وأصدر ناطق بلسان السناتور تافت بيانًا مقتضبًا واحدًا جاء فيه «أنه أفضى بمشاعره إزاء المسألة، ويشعر بأنه إذا أراد آخرون انتقاده فليمضوا قدمًا في ذلك.» ولكن شيخ أوهايو لم يفهم لماذا ذهب نصيره القديم المعلق الصحفي ديفيد لورانس إلى وصف موقفه بأنه ليس «إلا مغالطة فنية»، ولا بد من أن يكون قد تألم بصورة خاصة عندما عمدت هيئات دستورية محترمة، بينها رئيس جمعية المحامين الأميركيين، ورئيس لجنتها التنفيذية، وغيرهما من أركان المهنة القضائية، إلى استنكار أقواله وإلى الدفاع عن محاكمات نورمبرغ التي قالوا إنها جرت وفقًا للقانون الدولي.

ذلك لأن روبرت تافت لم يتحدث «دفاعًا عن القتلة النازيين» (كما زعم أحد زعماء العمال) أو دفاعًا عن العزلة (كما افترض معظم المراقبين) وإنما دفاعًا عما اعتبره المبادئ

الأميركية التقليدية للقانون والعدالة، فروبرت الفونسو تافت، رسول الدستورية الحازمة وكبير المدافعين عن الأسلوب المحافظ في الحياة والحكم، لم يرتدع باحتمالات إلحاق ضرر، بوضع حزبه المتقلقل أو باحتمال انتخابه رئيسًا، فالعدالة بالنسبة إليه كانت في خطر، أما ما تبقى من الأمور فأشياء تافهة، ولاحظ معلق صحفي في ذلك الحين «أن هذا يوضح في الحال، تصلب السناتور تافت واستقامته وعناده السياسي.»

وتلاشت العاصفة التي أثارها الخطاب، ولم تؤثر، على ما يبدو بعد كل هذه الضجة، في فوز الجمهوريين الكاسح في سنة ١٩٤٦، كما أنها لم تكن — في الظاهر على الأقل — مشكلة في حملة تافت للفوز بترشيح حزبه له لانتخابات الرئاسة في سنة ١٩٤٨؛ فقد شُنق الزعماء النازيون وانصرف تافت والبلاد إلى معالجة أمور أخرى، ولكننا لا نهتم الآن في السؤال عما إذا كان تافت على صواب أو خطأ في تنديده بمحاكمات نورمبرغ؛ ذلك لأن ما يجدر بنا ذكره هو الشهادة التي قدمها خطابه على شجاعة تافت، التي لا تردد فيها في الوقوف ضد سيل الرأي العام الزاخر تأييدًا لقضية كان يعتقد أنه فيها على صواب، وكان عمله ميزة طبق الأصل لرجل وصم بأنه رجعي وكان يعتز بأن يكون محافظًا، ولرجل وضع التعريف التالي للتحرر والحرية:

«إن التحرر ينطوي بصورة خاصة على حرية التفكير، وعلى الانطلاق من العقيدة المتزمتة، وحرية الآخرين في التفكير بصورة تخالف تفكير المرء ذاته، وهو ينطوي على عقل حر مفتوح لكل الأفكار الجديدة ومستعد للإصغاء والتمحيص، وعندما أقول الحرية فإنني أعني حرية المرء في أن يفكر تفكيره الخاص، ويعيش حياته الخاصة كما يطيب له أن يفكر ويعيش.»

كانت هذه هي العقيدة التي عاش تافت بموجبها وسعى هو بطريقته الخاصة وأسلوبه الخاص لتوفير جوٍّ في أميركا يستطيع الآخرون في ظله أن يحذوا حذوه.

الفصل التاسع

معنى الشجاعة

كان هذا كتابًا عن الشجاعة والسياسة، وقد وفرت السياسة الأوضاع ووفرت الشجاعة الموضوع، وكلنا يفهم الشجاعة تلك الفضيلة العالمية، ولكن هذه الصور من الشجاعة لا تبدد خفايا السياسة وأسرارها.

لأنه ما من رجل ممن سردت قصصهم في صفحات هذا الكتاب يقدم صورة بسيطة وواضحة للبواعث والإنجازات، ففي كل من هؤلاء تظهر تعقيدات وتقلبات وشكوك تعترينا، ويظل كل رجل منهم — مهما كانت دراستنا لحياته — لغزًا من الألغاز، ومهما يكن وضوح أثر شجاعته فإن السبب يبقى مظللًا بحجاب يتعذر تمزيقه، وقد نذكر السبب ونحن واثقون بأننا على صواب، ولكن شيئًا ما يفلت منا أبدًا ونظن أننا نمسك بالجواب في أيدينا، ولكنه ينساب من بين أصابعنا.

والباعث، كما يقول لنا أي عالم نفساني، أمر صعب التقدير دائمًا، وهو صعب بصورة خاصة متى أراد تتبع أثره في بحر السياسة المظلم؛ فأولئك الذين تخلوا عن ولايتهم والقطاع الذين ينتمون إليه في سبيل المصلحة الوطنية — مثل دانيال وبستر وسام هيوستون اللذين لا يمكن إخفاء طموحهما إلى منصب أعلى — عرَّضوا أنفسهم للاتهام بأنهم إنما سعوا لإرضاء طموحهم إلى الرئاسة، وأولئك الذين اختلفوا مع حزبهم للنضال في سبيل مبادئ أوسع قاعدة — مثل جون كوينسي آدمز وأدموند روس — تعرضوا للاتهام بأنهم قبلوا المنصب في ظل عَلَم ما، ثم تخلوا عنه لدى نشوب أزمة لينضووا تحت عَلَم آخر.

ولكنني في الحوادث ذاتها التي سُردت في صفحات هذا الكتاب وبعد دراسة وافية لكل منها، مقتنع بأن المصلحة الوطنية لا المكاسب الخاصة أو السياسية هي التي وفرت الدافع الأساسي لتصرفات أولئك الذين أتى هذا الكتاب على وصف أفعالهم، على أن هذا

لا يعني أن كثيرين منهم لم يسعوا — حتى وإن لم يكن النجاح حليفهم في أكثر الأحيان — لكسب فوائد من الطريق الصعب الذي ساروا فيه؛ ذلك لأنهم كسياسيين — وليس في وصفهم جميعًا بالسياسيين ما يعيب — كان لتصرفاتهم ما يبررها.

ومن الطبيعي أن تكون أعمال الشجاعة التي وصفت في هذا الكتاب، أكثر إلهامًا وأكثر تألقًا بذلك اللمعان التقليدي الذي تتميز به عبادة الأبطال، لو افترضنا أن كل رجل نسي نفسه كل النسيان في تفانيه من أجل مبادئ أسمى، ولكن ربما كان الرئيس جون آدمز، وهو بالتأكيد نزيه وحكيم كأي مسئول عرفناه في تاريخ بلادنا، كما كان أقرب إلى الحقيقة عندما قال في كتابه «دفاع عن دستور الولايات المتحدة»: «إن من الخطأ القول إن هناك أناسًا في تاريخ البشرية، أحبوا الناس أكثر مما أحبوا أنفسهم.»

وإذا صح هذا، فما الذي دفع بأولئك الساسة الذين وردت أسماؤهم في صفحات هذا الكتاب إلى التصرف كما تصرفوا؟ لم يكن السبب في ذلك «حبهم للناس أكثر من حبهم أنفسهم»، والواقع هو العكس من ذلك، فالسبب بالضبط كان حبهم لأنفسهم؛ لأن حاجة كل منهم إلى الاحتفاظ باحترامه لنفسه كانت أهم بالنسبة إليه من كسب شعبيته لدى الآخرين؛ ولأن رغبته في كسب سمعة بأنه مستقيم أو شجاع، أو المحافظة على هذه السمعة، كانت أقوى من رغبته في الاحتفاظ بمنصبه؛ ولأن ضميره ومقياسه الشخصي للأخلاق، واستقامته وخلقه، أو سمِّه ما تشاء كانت كلها أقوى من ضغوط عدم اتفاق الناس معه؛ ولأن إيمانه بأن السبيل الذي يسير فيه هو أفضل السبل، وستكون له مبرراته في النهاية، كان أقوى من خوفه من انتقام الشعب.

وكثيرًا ما يساء فهم معنى الشجاعة كما يساء فهم الدوافع السياسية، فبعضهم ينعمون بعنصر الإثارة في معارك السياسة، ولكنهم يخفقون في ملاحظة مضاعفات عواقبها، وبعضهم يعجب بفضائلها في أناس آخرين، وفي أوقات أخرى ولكنهم يخفقون في تفهم إمكاناتها الحالية، ولعل من المناسب أن نتحدث عن سلبيات هذا الكتاب، إذا أردنا أن نوضح أهمية قصص الشجاعة السياسية هذه.

لا يُقصد بهذا الكتاب تبرير الاستقلال من أجل الاستقلال أو تبرير التصلب إزاء جميع التسويات أو المغالاة في الكبرياء وتمسك المرء بعناد بمعتقداته الشخصية، ولا يُقصد به القول إن هناك في كل مشكلة جانبًا على صواب وآخر على خطأ، وإن جميع الشيوخ، اللهم إلا الأوغاد والحمقى، يجدون الجانب الصواب ويتمسكون به، والواقع هو العكس؛ فإنني أشترك في المشاعر التي أعرب عنها ملبورن رئيس الوزراء البريطاني الذي قال حين

أثاره انتقاد المؤرخ الشاب ت. ب. ماكولي إنه يود لو يكون متأكدًا من أي شيء كما يبدو ماكولي متأكدًا من كل شيء، وقد علمتني تسع سنوات أمضيتها في الكونغرس، الحكمة في كلمات لنكولن: «إن ثمة أشياء قليلة هي في كليتها شر أو خير، فكل شيء تقريبًا، وعلى الأخص سياسة الحكومة، مزيج لا يُفصل من الشر والخير بحيث يتطلب ترجيح أحدهما على الآخر كل حصافة وحسن تقدير منا.»

ولا يُقصد بهذا الكتاب القول إن الانتظام الحزبي والمسئولية الحزبية هما بالضرورة شرَّان يجب ألا يؤثرا في قراراتنا في أي وقت من الأوقات، ولا يقصد به القول إن المصالح المحلية لولاية أو إقليم رجل في الكونغرس، لا تتمتع بالحق في أن تكون موضع اعتبار في أي وقت، والواقع هو العكس؛ لأن ولاء كل شيخ موزع بين حزبه وولايته وإقليمه وبلاده وضميره، فإذا تعلق الأمر بمسائل حزبية طغى ولاؤه الحزبي على غيره، وإذا تعلق الأمر بخلافات إقليمية فإن مسئولياته الإقليمية هي التي تنير له الطريق، ولكن المسائل الوطنية والمسائل المتعلقة بالضمير هي التي تتحدى الولاء الحزبي والإخلاص الإقليمي وتشكل محكًّا للشجاعة.

وقد يتطلب الأمر شجاعة لكي يخوض المرء معركة ضد رئيس جمهوريته أو ضد حزبه أو ضد مشاعر الأكثرية الساحقة من أمته، ولكن يبدو لي أن مثل هذه الشجاعة لا يمكن أن تقارن بتلك التي يجب أن يتحلى بها السناتور عندما يتحدى قوة دائرته الانتخابية الغاضبة التي تتحكم في مستقبله، وهذا هو السبب الذي جعلني لا أضمن هذا الكتاب سير أشهر «المتمردين» في تاريخ هذه الأمة: جون راندولف وتاديوس ستيفنز وروبرت لافوليت ومَن لف لفهم، وهم رجال شجعان ومستقيمون، ولكنهم كانوا يعرفون أنهم يخوضون معاركهم وهم يتمتعون بتأييد ناخبيهم في ولاياتهم.

وأخيرًا، لم يُقصد بهذا الكتاب الحط من الحكم الديمقراطي وحكم الشعب، ولا يمكن اعتماد الحالات — التي نددت فيها عواطف الناخبين دون وجه حق برجل ذي مبدأ — حججًا لا يمكن تفنيدها ضد السماح بأوسع مدى من الاشتراك في العملية الانتخابية، ولا تعتبر سير الرجال الذين حققوا فوائد في وجه حملات وشتائم قاسية من الجمهور، برهانًا قاطعًا يوجب علينا في جميع الأحيان أن نتجاهل مشاعر الناخبين فيما يتعلق بالمسائل الوطنية، وكما قال ونستون تشرشل «إن الديمقراطية هي أسوأ أنواع الحكم باستثناء جميع تلك التي جُربت بين آونة وأخرى.» وفي استطاعتنا تحسين سبل ديموقراطيتنا، وفي استطاعتنا توسيع إدراكنا لمشاكلنا كما أن في استطاعتنا زيادة احترامنا لأولئك الرجال

المستقيمين الذين يجدون من الضروري، بين آونة وأخرى، أن يتصرفوا خلافًا لرغبات الرأي العام، ولكننا لا نستطيع أن نحل مشكلات استقلال الهيئة التشريعية ومسئولياتها بإلغاء الديمقراطية أو الحد منها.

فالديمقراطية تعني ما هو أكثر من حكم الشعب وحكم الأكثرية وأكثر من كونها نظام مناورات سياسية لتملق كتلة قوية من الناخبين أو خداعها، وديمقراطية لا يوجد فيها مثل جورج نوريس ليشار إليه — ولا يوجد فيها نصب لضمير فرد في بحر من حكم شعبي — غير جديرة بأن تحمل هذا الاسم. والديمقراطية الحقيقية التي تعيش وتنمو وتكون مصدر وحي هي تلك التي تبعث إيمانًا في الشعب — إيمانًا بأنه لا ينتخب فقط رجالًا يمثلون آراءه بكفاءة وإخلاص، ولكن ينتخب رجالًا يستجيبون لنداء الضمير — إيمانًا بأن الشعب لن يندد بأولئك الذين يؤدي بهم تفانيهم للمبدأ إلى السير في سبل لا تحظى بتأييد الشعب، وإنما سيكافئ الشجاعة ويحترم الإخلاص والصدق ويعترف بالحق في النهاية.

وهذه القصص هي قصص مثل هذه الديمقراطية، ولو لم تحافظ هذه الأمة على تراثها من حرية الكلام وحرية الخلاف، ولو لم تغذ الخلافات الشريفة في الرأي، ولو لم تشجع التسامح إزاء الآراء المعقوقة، لما كانت مثل هذه القصص، وقد يذهب بعض الساخرين إلى الإشارة إلى عجزنا عن توفير نهاية سعيدة لكل فصل من هذا الكتاب، ولكنني متأكد من أن هذه القصص لن يُنظر إليها على أنها تحذير ضد الشجاعة؛ ذلك لأن استمرار النجاح سياسيًّا بالنسبة إلى كثيرين ممن صمدوا لضغوط الرأي العام وتبرئة الباقين في النهاية، يمكننا من الإبقاء على إيماننا بتقدير الشعب في المدى البعيد.

وهكذا فإن مظاهر الشجاعة في الماضي والحاجة إلى الشجاعة في المستقبل، لا تنحصر في قاعة مجلس الشيوخ وحده، ولا تهم مشكلات الشجاعة والضمير كل ذي منصب في بلادنا، سواء كان متواضعًا أم جبارًا، ومهما تكن الجهة المسئول أمامها، سواء أكانت ناخبين أم هيئة تشريعية أم جهازًا سياسيًّا أم تنظيمًا حزبيًّا، وهي تهم كذلك كل ناخب في بلادنا، وتهم أيضًا غير الناخبين وأولئك الذين لا يبدون اهتمامًا بالحكومة، وأولئك الذين لا يكنون غير الاحتقار لرجل السياسة ومهنته، كما تهم كل فرد يشتكي من الفساد في المناصب العالية، وكل من يصر على وجوب انصياع ممثله لرغباته؛ ذلك لأن كل مواطن في نظام حكم ديمقراطي بغض النظر عن اهتمامه بالشئون السياسية «يحتل منصبًا»، ونوع الحكم الذي نحصل عليه يعتمد في التحليل الأخير على كيفية قيامنا بهذه المسئوليات،

والشعب هو نحن، والشعب هو السيد، وسنحصل على القيادة السياسية التي نطلبها ونستحقها سواء أكانت حسنة أم سيئة.

ولا تهم هذه المشكلات الشئون السياسية وحدها؛ لأن الاختيار الأساسي بين الشجاعة والخنوع يواجهنا جميعًا باستمرار، سواء خشينا غضب ناخبينا أم غضب أصدقائنا ومجلس إدارة اتحادنا حين نقف ضد آراء تتدفق بقوة بالنسبة إلى مسألة هي موضع جدل، وعلينا ألا ننسى، دون أن نستخف بالشجاعة التي تجلت في موت بعض الرجال، أعمال الشجاعة التي عاشها رجال آخرون — كأولئك الذين تحدث عنهم هذا الكتاب — وكثيرًا ما تكون شجاعة الحياة مشهدًا أقل إثارة من مشهد شجاعة اللحظة الأخيرة، ولكنها لا تقل عنها من حيث كونها مزيجًا متألقًا من الانتصارات والمآسي، والمرء يعمل ما يتوجب عليه مهما تكن العواقب الشخصية ومهما تكن العقبات والأخطار والضغوط، وهذا هو أساس جميع الأخلاقيات الإنسانية.

وتوضح هذه القصص أن الشجاعة لا تتطلب مؤهلات خارقة أو قاعدة سحرية أو مزيجًا خاصًّا من الزمان والمكان والظروف، وهي فرصة تسنح لنا جميعًا إن عاجلًا أو آجلًا، والسياسة تقدم فقط مجالًا واحدًا يفرض تجارب خاصة من الشجاعة، ويجد المرء الشجاعة تتحداه في كل ميدان من ميادين الحياة، وعلى أي امرئ مهما تكن التضحيات التي تواجهه إذا هو لبى نداء ضميره — فقدان أصدقائه وثروته وفقدان قناعته بل حتى فقدان احترام زملائه — أن يقرر لنفسه الطريق التي يتوجب عليه أن يسير فيها، وقصص الشجاعة في الماضي تستطيع تحديد ذلك العنصر، فهي تعلِّم، وتقدم الأمل، وتوفر الإلهام، ولكنها لا توفر الشجاعة ذاتها؛ ولهذا كان على كل امرئ أن ينظر إلى قرارة نفسه.